



Date..... التاريخ :

No. .... الرقم :

الأخوة المدراء العامون و مدراء مديريات الحكم المحلي المحترمون

تحية طيبة وبعد

الموضوع : تعميم بشأن أحكام قانون الشراء العام و الأنظمة المتعلقة بتنفيذه

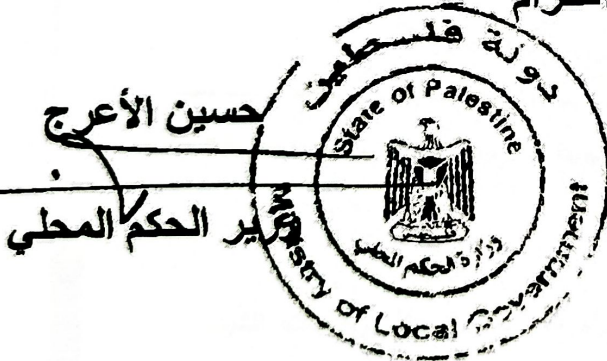
بناء على سريان أحكام القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام و تعديلاتهما على أعمال الهيئات المحلية ، يرجى التعميم على كافة الهيئات المحلية في محافظاتكم ضرورة الالتزام بالتعليمات المرفقة و الصادرة عن رئيس المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام مع توضيح ما يلي :

1- الجهة المخولة بمراجعة عمليات الشراء و إصدار الموافقات المسبقة من الوزارة هي :  
أ- الإدارة العامة للمشاريع للمشاريع الممولة من الحكومة أو من المانحين

ب- مديريات الحكم المحلي للمشاريع الممولة ذاتيا من الهيئة المحلية

2- يكلف وزير الحكم المحلي صندوق تطوير و إقراض البلديات بإجراء المراجعات المسبقة و التدقيق و إصدار الموافقات اللازمة وفقا لأحكام القانون و النظام و حسب مقتضى الحال وذلك لعمليات الشراء التي تنفذها الهيئات المحلية ضمن المشاريع و البرامج التي ينفذها أو يديرها الصندوق

و إقبلوا فائق الاحترام



وزارة الحكم المحلي  
صادر

4826 - 1/8

14/12/2016

مرفق : التعليمات الصادرة عن المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام

نسخة: عطوفة الأح الوكيل المحترم

الأح الوكيل المساعد المحترم

الأخوة مدراء عامون الإدارات العامة في الوزارة المحترمون

صندوق تطوير و إقراض البلديات

منسق البرنامج المحترم



التاريخ : ٢٠١٦/١٢/٥

تعليمات الشراء العام لهيئات الحكم المحلي

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة (٢٠٠٣) وتعديلاته،  
وعلى القرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن الشراء العام وتعديلاته، لا سيما المادة (١٦) منه، وقرار مجلس  
الوزراء رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ المتعلق بنظام الشراء العام وتعديلاته،  
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً،  
وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة،

أصدرنا هذه التعليمات:

أولاً: تقوم الهيئات المحلية بتنفيذ عمليات الشراء للأشغال والولائم والخدمات الاستشارية المتعلقة بها من قبل  
الوحدات الإدارية المختصة وفقاً لأساليب الشراء المحددة ولأسقف المالية والإجراءات والشروط والمعايير  
المحددة في القانون والنظام.

ثانياً: تخضع عمليات الشراء التي تقوم بها الهيئات المحلية إلى المراجعة والموافقة المسبقة من قبل وزارة الحكم  
المحلي، استناداً إلى البند رقم (٢) من المادة (١٦) من القرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٤ والبند (١-ج) من  
الملحق رقم (١) لنظام الشراء على النحو الآتي:

- أ- الموافقة على وثائق المناقصة.
- ب- الموافقة على طرح العطاء.
- ت- الموافقة على قرار الإحالة.

ثالثاً: تقوم الهيئة المحلية بتزويد الوزارة بالأوراق اللازمة لإجراء المراجعة المسبقة لإجراءات الشراء المذكورة  
أعلاه خلال فترة كافية قبل الموعد والتاريخ المخطط له لكل مرحلة.  
رابعاً: تقوم الوزارة بإبلاغ الهيئة المحلية المعنية بنتيجة تدقيقها ومراجعتها وفقاً لأحكام القانون والنظام والتي قد  
تتمثل بما يلي:

AL-Bireh , Um Elsharayet , P O Box 3961 Ram Allah Tel 2987888 FAX: 2987890

البريد الإلكتروني: 3961 ب 3961 ، تليفون 2987888 فاكس 2987890

مراجعة الإجراءات الآتية:

- أ- تقوم الهيئة المحلية بتزويد الصندوق بالأوراق اللازمة لإجراء المراجعة المسبقة لإجراءات الشراء  
المذكورة أعلاه خلال فترة كافية قبل الموعد والتاريخ المخطط له.
- ب- إذا رغبت الهيئة المحلية بإجراء أي تعديل على إجراءات المناقصة بما يتوافق مع أحكام القانون  
والنظام فإن عليها الحصول على الموافقة على التعديلات من قبل الصندوق وفقاً لأحكام القانون.
- ت- يقوم الصندوق بإبلاغ الهيئة المحلية المعنية بنتيجة تدقيقها ومراجعتها وفقاً للإجراءات الواردة في البند  
(الرابع) أعلاه.

مع الاحترام والتقدير

م. فائق ديك

رئيس المجلس